



رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير  
**فخري كريم**  
جريدة سياسية يومية

500  
دينار

20  
سنة

12



لقب كأس العالم هدف  
ميسي الأول

13



500 طائرة عسكرية اختضت  
بعد الاحتلال بسبعة أشهر

19



النجمة السينمائية أودري هيبورن  
تستعيد ألقها عبر الفستان المحفوظ

## سياسيات يؤكدن أن قانون الانتخابات ظلم المرأة

□ السماوة / جاسم فيصل الزبيدي

بل مازال يهيم دورها ويقيدها". وتضيف "ما زالت المرأة السياسية تعاني من الرجل الذي مازال غير منصف بحقها سواء في العائلة أم في المجتمع على الرغم من أن البعض منهم بدأ يقيم المرأة التي تعمل في الموقع السياسي والتي تعمل بذمة وشرف ولكن تبقى المرأة تعاني من الضغوط وليس لها الحرية الكاملة مثل الرجل".

والسياسي والصفي الأمين العام لحركة العدالة والتقدم الديمقراطي عبد الرضا الحميد يقول لصحيفة المدى "لم أجد امرأة سياسية كي يكون لها دور، وإن وجدت مثل هذه المرأة فهي ظل حائل وباهت وممزو للرجل السياسي، فأولى خصائص الضالع في الشأن السياسي أن يكون مفكراً ومثقفاً، ولم ألح في أيامنا هذه أي امرأة على هذا الوصف، وهذا ليس انتقاصاً من المرأة بقدر ما هو كشف لواحد من إسرار التراكم والتخلف المحكوم بعقد المجتمع الذكوري".

■ التفاصيل ص 2

السؤال القائم اليوم وبعد مضي ما يقارب العشر سنوات على التغيير: هل أثبتت المرأة وجودها السياسي أم بقيت ظلاً للرجل وصدى لصوته؟ وكيف ينظر الرجل للمرأة السياسية في ظل مجتمع لا يراها سوى مربية؟ وكيف يمكن أن نواجه المد السياسي النسوي للبلدان الأخرى ورسيدنا منه ضئيل جداً؟

تقول السيدة باسمه رحيم عضو مجلس محافظة المثنى لصحيفة المدى "من وجهة نظري أرى أن حضور المرأة فاعل ومشهود له في المجتمع اليوم، وكعضوة مجلس أرى أن أكثر المواطنين يلجأون إلى المرأة العضوة أكثر من الرجل العضو عند طلب المساعدة أو لحل قضية ما، ولكن يبقى دورها مقيداً لكون العمل في المجلس لا يتم بصورة انفرادية، وترى زميلتها السيدة وفاء الخالدي عضو مجلس محافظة المثنى أن "الرجل لم ينصف المرأة السياسية

أربيل لعام 2010، والحرص على استقلالية المنظومة الانتخابية، وتوفير كل المتطلبات الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس المحافظات عام 2013، ولجلس النواب عام 2014، والتمسك بثوابت مبدأ الفصل بين السلطات وصون استقلالية القضاء، والإسراع في إقرار قانون المحكمة الاقتصادية، وإكمال تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الدستور وإقرار القوانين والتشريعات الأساسية الضرورية مثل قانون النطق والغاز".

■ التفاصيل ص 2

## رئيس الجمهورية في بغداد الأسبوع المقبل طالباني سيتباحث مع الكتل لتحديد موعد الاجتماع الوطني

□ بغداد/ محمد صباح

وأعلنت رئاسة الجمهورية العراقية، في (17 حزيران 2012)، أن الرئيس جلال طالباني وصل إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية. ويعاني طالباني من آزمات صحية متلاحقة، وكان قد نقل في العام 2007 إلى مستشفى الحسين الطبي في الأردن الذي بقي فيه لأسابيع ثم تم نقله لتلقي العلاج في مستشفى مايوكلينك في الولايات المتحدة الأمريكية. وقال محمود عثمان النائب المستقل في التحالف الكردستاني ل"المدى" إن حل الأزمة السياسية يتوقف على إرادة الكتل

حقيقية لجميع الكتل السياسية التي تمر بالبلاد. في حين شككت القائمة العراقية بنوايا بعض الكتل السياسية في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية، منوهة إلى أن القصد من وراء عرقلة عملية الإصلاح هو خلق دكتاتورية جديدة وإدارة البلاد من قبل جهة معينة لا بمشاركة كل العراقيين. وأجرى رئيس الجمهورية جلال طالباني، في (20 حزيران 2012)، عملية جراحية ناجحة لركبته في أحد مستشفيات ألمانيا..

أعلن التحالف الكردستاني عن موعد وصول رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى بغداد مطلع الأسبوع المقبل من ألمانيا، لافتاً إلى أنه سيجري مباحثات مكثفة حال قدومه مع جميع الكتل السياسية من أجل وضع اللامسات الأخيرة لعقد الاجتماع الوطني المرتقب ووضع الحلول اللازمة للخروج من دوامة الخلافات السياسية. على الصعيد ذاته، أكد القيادي المستقل في التحالف الكردستاني محمود عثمان عدم وجود إرادة

## نواب: القادة الأمنيون اعترفوا بعدم قدرتهم على حماية المواطن

□ بغداد / إياد التميمي

واقالت عضو لجنة الأمن والدفاع النائب قاسم الأعرجي الخروقات التي قام بها بعض منتسبي الأجهزة الأمنية التي داهمت تلك النوادي معتبراً أن الأجهزة الأمنية تعاني كثيراً بسبب ضغط بعض السياسيين في التدخل بشؤونهم، فضلاً عن التدخلات الواضحة التي تحدثت بين فترة وأخرى التي طالت السلطة القضائية.

■ التفاصيل ص 2

واعتقد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب قاسم الأعرجي الخروقات التي قام بها بعض منتسبي الأجهزة الأمنية التي داهمت تلك النوادي معتبراً أن الأجهزة الأمنية تعاني كثيراً بسبب ضغط بعض السياسيين في التدخل بشؤونهم، فضلاً عن التدخلات الواضحة التي تحدثت بين فترة وأخرى التي طالت السلطة القضائية. وكشف الأعرجي عن وجود بعض القيادات التي لا تمت إلى العمل العسكري بأية صلة كونها جاءت من قبل أحزاب وعبر صفقات سياسية، ما جعل العمل في المنظومة العسكرية يشهد خروقات مستمرة بدليل ما حصل يوم الأحد الماضي.

وقالت لجنة حقوق الإنسان النيابية إن القوات الأمنية "اعترفت بأنها غير قادرة على صد الهجمات الإرهابية، جاء ذلك على لسان قادة هذه الأجهزة خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً في لجنة الأمن والدفاع". وانتقدت لجنة الأمن والدفاع النيابية ازدواجية تعامل القوات الأمنية في واقعتين حدثتا ببغداد خلال أقل من أسبوع، وقارنوا بين العنف الذي أبدته هذه القوات خلال حملتها على النوادي الاجتماعية وبين تهاونها مع ما حصل من تفجيرات إرهابية يوم الأحد الماضي.

### 6 جشع الأطباء في عياداتهم الخاصة يقتل الفقراء

### 8 مقتل السفير الأميركي في ليبيا

### 15 حذف الأصفرين الإجراء الإداري والمحاسبي

### 16 السينما الغربية وأساطير الشرق

## الكردستاني يرجح اعتماد مقترح قانون لجنة الطاقة

□ بغداد/المدى برس

عضو لجنة النطق والطاقة النيابية قاسم محمد "أن هيئة رئاسة البرلمان قررت تشكيل لجنة مصغرة تضم وزير النفط في الحكومة الاتحادية عبد الكريم إليبي ونظيره في حكومة الإقليم أشنتي هورامي وممثلين عن جميع الكتل السياسية.

■ التفاصيل ص 4

للدستور العراقي. وقد اتهمت كتلة الأحرار النيابية بعض الجهات السياسية بعدم وجود أية رغبة لديه لتشريع قانون النفط والطاقة، لافتة إلى أن نية هذه الجهات هي إبقاء الأزمة السياسية الحالية دون وضع الحلول لها.

أدعها. وفي الوقت نفسه فقد رجح التحالف الكردستاني اعتماد مقترح القانون الذي قدمته لجنة النفط والطاقة كقانون جديد للنطق والطاقة، موضحاً أنه يتسجم مع المادتين (111 و112) من الدستور العراقي، معتبراً أن مسودة قانون 2007 فيها مخالفات صريحة

### نواب: لا مصلحة لنا في استعداد جيراننا

## تصعيد مع تركيا ومخاوف من تداعيات سوريا

□ بغداد / مؤيد الطيب



محم خليل



شوان محمد طه

واقعنا السياسي والاقتصادي، ومن المستحيل إدارة البلد بمزاجيات بعض السياسيين، ويجب علينا التوجه للغة التجارة ولغة المنفعة المتبادلة، فالعراق مستفيد اقتصادياً من خلال علاقته مع تركيا، ويجب أن لا نعكس مشاكلنا الداخلية عليها ونحل المشاكل بالطرق الدبلوماسية والحوار الهادئ".

فيما أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب شوان محمد طه أن "الوضع الأمني غير مستقر في العراق، ولدينا مشاكل كثيرة مع دول الجوار خاصة مع سوريا، وقبل الحرب الداخلية السورية كان الإرهابيون يتسللون إلى أراضيها، في ظل وجود حكومة سورية، ونحن نعيش في منطقة ساخنة للغاية، وكل ما يحدث حول العراق من مشاكل يؤثر بشكل سلبي على وضعنا الأمني، لكن لو كان وضعنا السياسي مستقرًا، ستستطيع الحكومة العراقية الوقوف بوجه كل التداعيات والتحديات الخارجية أو التهديدات من دول المنطقة أو التهديدات الحدودية لكن في ظل عدم الاستقرار السياسي بالتأكيد سيكون تأثيراً مباشراً، وأمام الحكومة والكتل السياسية المتتفذة فيها تجاوز الخلافات الداخلية لكي يتسنى لنا تفادي أي تهديدات سواء من دول الجوار أو دول أخرى".

وأضاف طه في تصريح ل"المدى" أمس إن "الحكومة لديها ما يكفي من مشاكل ويجب عليها أن تتوجه لتسوية الخلافات مع الدول الجوار وفق معايير وقوانين دولية، ومراعاة المصالح المشتركة معهم، وقضية الهاشمي يجب أن تبقى على شكلها وطابعها القانوني، بعيداً عن أي تصعيد سياسي، وتأثير في العلاقة مع أي دولة والأجور بالحكومة التفكير والعمل على تنمية العلاقات، دون اللجوء إلى تصعيدات سياسية وإعلامية، وبالتالي فإذا كان في نية السياسيين بناء دولة عراقية جديدة فيجب أن ننظر إلى كل علاقاتنا من زاوية المصالح المشتركة، وليس خلق المشاكل والخلافات".

وسط المشاكل الداخلية التي يعانيها البلد بشكل مستمر، وأمام العجز الواضح في الأداء الحكومي وعدم معالجة المشاكل العالقة، إضافة إلى الصراعات السياسية المتكررة، مع ترقب ما ستأتي به الأحداث في سوريا من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الواقع العراقي، وتداعياته التي ربما ستؤثر بشكل سلبي على أمن واقتصاد البلد أكثر، مع كل هذه المخاوف يزداد التصعيد في الحوار بين الحكومة ودول الجوار، مما دعا بعض النواب إلى تسمية تصريحات أخيرة، دعت الحكومة إلى مقاطعة الجانب التركي ب"مجرد دعابة إعلامية"، ودعوا إلى استخدام الحوار والمنفعة المشتركة بين العراق وجميع دول المنطقة.

وقد أشار عضو اللجنة الاقتصادية محم خليل إلى إن "البلد يعتمد على أهم عنصرين اقتصاديين هما الموارد الطبيعية والثروة البشرية، ويعتبر بيئة خصبة لمجال الاستثمار، لكن وللأسف لم يستفد العراق من ثرواته ولا باستغلالها بشكل صحيح بعلاقاته مع دول الجوار، بل نجده على تقاطع مستمر معهم بسبب الضغوط السياسية، وعدم اتفاق الكتل والأحزاب في السلطة على موقف واحد بسبب خلافاتهم التي أثرت بشكل سلبي وأزمت علاقتنا الخارجية مما انعكس سلباً على اقتصادنا".

وأضاف خليل في تصريح ل"المدى" أمس إن الاقتصاد مرهون بطرف المنطقة، وهناك تهديدات بغلق المنافذ البحرية في المنطقة، والحكومة لم تستفد من مكانتها في المنطقة بتوطيد العلاقة مع دول الجوار، وعدم احترام الحكومة للقوانين المشرعة من قبل السلطة التشريعية وتنفيذها في هذا المجال، والبيئة الاقتصادية للبلد في بيئة طاردة حتى لرأس المال العراقي، وإن دول الجوار لديهم أجنحة داخل الدولة العراقية ومخططات تجعل من السوق العراقي تابعا لها".

## شركة أسياسيل تدرج أسهمها في السوق

## بشرى للجمهور العراقي الكريم:

وافق سوق العراق للأوراق المالية على إدراج

شركة أسياسيل كأول شركة في قطاع

الإتصالات في السوق وسيتم عرض

أسهمها بعد استكمال اجراءات التسجيل

وألية التداول وذلك خلال اسابيع.

اسياسيل  
تجميعه سوو